

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/٣٩٩٩

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد المحادين .

وعضوية القضاة السادة

هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، د. عيسى المومني ، د. محمد الطراونة .

المميزون :

- ١- شركة كريستال للطباعة الرقمية ذ.م.م .
 - ٢- عيسى عبد الحميد عيسى الشعبي .
 - ٣- غسان عيسى عبد الحميد الشعبي .
 - ٤- وفا محمود يوسف قدورة .
- وكلاؤهم المحامون عامر الطراونة ومحمد الرويدي ولجين عيساوي .

المميز ضدها : شركة هايدلبرغ دركما شينين أي جي / ألمانيا .

وكلاؤها المحامون خالد السقاف وسامر زريقات وعبد الله
الفريجات وعلاء الحديدي وعلاء البطاينة .

بتاريخ ٢٠١٦/١/٦ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف حقوق عمان في القضية رقم (٢٠١٥/٩١٣٢) بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٧
المتضمن رد الاستئناف شكلاً المقدم للطعن في القرار الصادر عن محكمة بداية
حقوق غرب عمان في القضية رقم (٢٠١٢/٨٧٨) بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠ لتقديمه
خارج المدة القانونية مع تضمين الجهة المستأنفة الرسوم والمصاريف ومبلغ
٢٥٠ ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة من التقاضي .

وتتلخص أسباب التمييز فيما يلي :

١. أخطأت المحكمة برد الاستئناف شكلاً لتقديمه خارج المدة القانونية .
٢. أخطأت المحكمة باعتمادها على مشروحات خاطئة صادرة عن محضر محكمة عمان والمتضمن تبليغ وكالة المميزين المحامية فوزية قدورة عن طريق الإلصاق على الباب الخارجي بحضور الشاهد سامر محمد أحمد حامد يوم ٢٥/٧/٢٠١٣ يعتبر هذا تبليغاً باطلاً .
٣. أخطأت المحكمة حيث إن ما جرت عليه المحاكمة بذلك الشكل قد حرم المستأنف من تقديم بيناته ودفعه وأفقدته أدوار تقديم البينة والاعتراضات خلال المحاكمة .
٤. أخطأت المحكمة باعتمادها على مشروحات صادرة عن محضر المحكمة وأن المميزين قد قدموا استئنافهم على العلم .

لهذه الأسباب طلب وكيل المميزين قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز .

بتاريخ ٢١/١/٢٠١٦ قدم وكيل المميز ضدها لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً وفي الموضوع رد التمييز .

المرارة

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن أوراق الدعوى تشير إلى أن

المدعية :

شركة هايدلبرغ دركما شينين أي جي / ألمانيا / وكلاؤها المحامون خالد السقاف وسامر زريقات وآخرون كانت بتاريخ ١٤/١١/٢٠١٢ قد تقدمت بالدعوى الابتدائية الحقوقية رقم (٢٠١٢/٨٧٨) لدى محكمة بداية حقوق غرب عمان بمواجهة المدعى عليهم :

- ١- شركة كريستال للطباعة الرقمية ذ.م.م .
- ٢- عيسى عبد الحميد عيسى الشعبي .
- ٣- غسان عيسى عبد الحميد الشعبي .
- ٤- وفا محمود يوسف قدورة .

وذلك للمطالبة بمبلغ ٢٠٠٤٦٢ يورو و ٨٢ يورو سنت أو بما يعادلها بالدينار الأردني مقدرة بمبلغ ١٨٠٣٧٤ ديناراً و ٥٠٠ فلس لغايات الرسوم ، على سند من القول :

أولاً :

١- اشترت المدعى عليها الأولى من المدعية آلة طباعة بموجب عقد خطي مؤرخ ٢٤/١٢/٢٠٠٠ وبثمن مقداره (٣٨٠٠٠٠) يورو ، حيث نص العقد المذكور على أن تقوم المدعى عليها بدفع دفعة مقدمة من قيمة العقد بواقع (١١٤٠٠٠) يورو ويتم دفع المبلغ المتبقي على دفعات متساوية بالإضافة إلى الفوائد وبواقع (٣٣٤١٠,٤٧) لكل قسط .

٢- قام المدعى عليهم من الثاني وحتى الرابع بالتوقيع على عقد البيع المشار إليه في الفقرة السابقة بصفتهم كفلاء للمدعى عليها الأولى وكما تم تحرير كمبيالات بقيمة كل قسط من باقي ثمن آلة الطباعة وبواقع (٣٣٤١٠,٤٧) لكل كمبيالة وموقعة أيضاً من قبل المدعى عليهم .

ثانياً :

١- بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٣ ونتيجة لمتنع المدعى عليهم عن أداء ثمن آلة الطباعة للمدعية وتمنعهم عن تسديد قيمة الكمبيالات المحررة والموقعة من قبلهم فقد أقامت المدعية الدعوى رقم (٢٠٠٣/٥٧٥) لدى محكمة بداية حقوق غرب عمان بمواجهة المدعى عليهم لمطالبتهم بالتكافل والتضامن بمبلغ (٣٠٠٦٩٤,٢٣) يورو.

٢- بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٧ أصدرت محكمة بداية حقوق غرب عمان قرارها بالدعوى رقم (٢٠٠٣/٥٧٥) حيث قضت بإلزام المدعى عليهم بالتكافل والتضامن بدفع بمبلغ (١٠٠٢٣١,٤١) مئة ألف ومئتين وواحد وثلاثون يورو وواحد وأربعون يورو سنت وبمبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام وتم رد مطالبة المدعية بباقي المبلغ وذلك لكونها سابقة لأوانها بسبب أن باقي المبلغ والكمبيالات لم تكن مستحقة بتاريخ إقامة الدعوى .

٣- قام المدعى عليهم باستئناف قرار محكمة بداية غرب عمان بتاريخ ٢٠١١/٣/١٦ صدر قرار محكمة الاستئناف بفسخ القرار المستأنف من حيث الحكم بمبلغ (١٠٠٢٣١,٤١) وإلزام المستأنفين بدفع مبلغ (٨٥٩٨١,٤١) ديناراً ومبلغ (٢١٤) ديناراً أتعاب محاماة .

٤- طعن المدعى عليهم بقرار محكمة الاستئناف رقم (٢٠١٠/٣١٤٨٩) تمييزاً بتاريخ ٢٠١١/٧/١٩ صدر قرار محكمة التمييز برد الطعن وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

ثالثاً :

١- إن ذمة المدعى عليهم مشغولة بباقي ثمن آلة الطباعة وقيمة الستة كمبيالات المحررة من قبل المدعى عليها والتي سبق أن قررت محكمة بداية حقوق غرب عمان في الدعوى رقم (٢٠١٢/٥٧٧) رد مطالبة المدعية بها لكونها لم تكن مستحقة في تاريخ إقامة الدعوى والتي تبلغ (٢٠٠٤٦٢,٨٢) مئتي ألف وأربعمئة واثنان وستون يورو واثنان وثمانون يورو سنت .

٢- رغم مطالبة المدعية المتكررة للمدعى عليهم جميعاً بتنفيذ التزامات المدعى عليها الأولى المالية إلا أنهم امتنعوا دون أي سبب أو سند قانوني من الوفاء وتسديد المبالغ المستحقة .

٣- المدعى عليهم من الثاني إلى الرابع مسؤولون بالتكافل والتضامن عن دفع المبلغ المدعى به سنداً للمادة (٨) من العقد موضوع هذه الدعوى .

باشرت محكمة بداية حقوق غرب عمان بنظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠ حكمها المتضمن :

إلزام المدعى عليهم بالتكافل والتضامن بدفع مبلغ وقدره ٢٠٠٤٦٢ يورو و ٨٢ يورو سنت أو ما يعادله بالدينار الأردني بتاريخ الوفاء للمدعية وتضمينهم بالتكافل والتضامن الرسوم والمصاريف والفائدة القانونية بواقع ٩% سنوياً من تاريخ المطالبة في ٢٠١٢/١١/١٤ وحتى السداد التام ومبلغ ٥٠٠ دينار بدل أتعاب محاماة .

لم يقبل المدعى عليهم (المستأنفون) بقضاء محكمة الدرجة الأولى فطعنوا بالحكم الصادر عنها استئنافاً لدى محكمة استئناف عمان التي نظرت الطعن مرافعة وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٧ حكمها رقم (٢٠١٥/٩١٣٢) ويتضمن :

رد الاستئناف شكلاً لتقديمه خارج المهلة القانونية مع تضمين المستأنفين الرسوم والمصاريف ومبلغ ٢٥٠ ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة من التقاضي .

لم يقبل المدعى عليهم (المستأنفون / المميزون) بالحكم الاستئنافي المشار إليه منطوقه أعلاه فطعنوا فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٦/١/٦ ضمن المهلة القانونية .

بتاريخ ٢٠١٦/١/١٣ تبلغ وكيل المدعية / المستأنف عليها (المميز ضدها) لائحة التمييز وتقدم بلائحته الجوابية بتاريخ ٢٠١٦/١/٢١ ضمن المهلة القانونية .

ورداً على أسباب الطعن جميعها التي يخطئ فيها الطاعنون محكمة الاستئناف بردها الاستئناف شكلاً لتقديمه خارج المدة القانونية ومن ثم فإن اعتمادها على مشروعات خاطئة صادرة عن محضر محكمة عمان مما حرم المستأنفون من تقديم بيناتهم ودفعهم الأمر الذي حدا بهم إلى تقديم استئنافهم على العلم .

وفي ذلك نجد إن محكمة الاستئناف وبعد استعراضها لنص المادة (٩) من قانون أصول المحاكمات المدنية وما يستفاد منها ومن وكالة المحامية فوزية قدورة - وكيلة المميزين - وحيث إنها مخولة بموجب هذه الوكالة بتسليم الأوراق القضائية وحيث لم يجد المحضر في مكتبها من يصح تبليغه قانوناً فقد قام بإلصاق نسخة من التبليغ على باب المكتب في مكان ظاهر وبارز للعيان بحضور أحد الشهود مما يعني أن التبليغ جاء موافقاً لحكم المادة التاسعة من قانون أصول المحاكمات المدنية .

وحيث إن ما ذهب إليه محكمة الاستئناف يتفق مع ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة (انظر تمييز حقوق ٢٠٠٩/١٥٨٥ هيئة عامة و ٢٠١٣/٢٨٨٦ هيئة عامة) فإن اعتمادها التبليغ جاء موافقاً لحكم القانون .

ولما كان الثابت أن وكيلة المميزين تبليغت إعلام الحكم بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٥ وتقدمت بطعنها الاستئنافي بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٤ فيكون الطعن مقدماً خارج المهلة القانونية مما يتعين معه رده شكلاً ومن ثم رد أسباب الطعن .

وحيث توصلت محكمة الاستئناف إلى النتيجة التي توصلنا إليها فإنها تكون قد قضت بما يتفق وصحيح القانون وأسباب الطعن لا ترد على حكمها المطعون فيه .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٣/٢/٢٠١٧ م

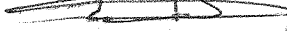
برئاسة القاضي

نائب الرئيس



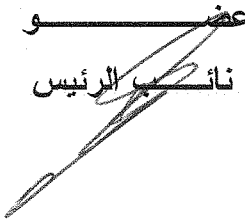
عضو

نائب الرئيس




عضو

نائب الرئيس

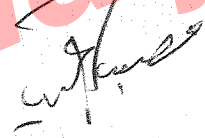


عضو

نائب الرئيس



دقيق / أش



lawpedia.io